المقياس : أخلاقيات المهنة

التخصص : ماستر ٢ أدب جزائري

المحاضرة الرابعة: مظاهر الفساد الإداري

١ _ مظاهر الفساد المالي الإداري:

يعد الفساد المالي والإداري من أكبر المشاكل التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول ، ومما لاشك فيه أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسدون هي التي تدفعهم لارتكاب مثل هده الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من مظاهره التالية :

_ **الرشوة** : تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة ، إذ وحسب تقرير" منظمة الشفافية العالمية " الصادر بنهاية ٢٠١٠ ، فإن ٣٦ بالمائة من سكان العالم العربي اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم . وفي تقرير آخر يقول أن منظمة شمال إفريقيا ومصر أصبحت تمثل مند بداية الألفية أكبر نسبة هروب مالي غير شرعي في العالم ، بالمقارنة مع حجمها الاقتصادي .

_ **المحاباة والمحسوبية** : تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا ، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق ، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز هو صلة القرابة وبدلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد ، فتنشأ آثارا سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هده الممارسات .

_ **الواسطة :** تعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع لأخر وتعتبر المجتمعات النامية أكثرا تأثرا بها وبممارساتها من المجتمعات المتقدمة ، ودلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية

_ **نهب المال العمومي أو الاختلاس** : استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتلال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه .

_ **غسيل الأموال** : وكمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي ، فهي عمليات يتم بها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة الشرعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل غير مشروعة بنظر الدولة والمجتمع .

_ **التهريب والغش الضريبي** : إن التحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب يعتبر إحدى أوجه الفساد المالي والإداري ، إذ يحرم الخزينة العمومية للدولة من مصدر مهم من مصادر إرادتها ، ففي الجزائر مثلا قدر أن قيمة التهرب الضريبي بلغ ٨٦٤مليار دينار إلى غاية سنة ٢٠١١، وهو ما قيمته ١٥ مليار دولار ، أي ما يعادل ٢ بالمائة من الناتج الداخلي الخام ، فأصحاب الأجور والدين يمثلون الشريحة المحدودة الدخل في المجتمع، هم من يكادون يوفون ضرائبهم لأنها تقتطع من المنبع ، أما باقي العاملين في النشاط الاقتصادي والتجاري فيمارسون هدا التهرب بكافة أشكاله بتواطؤ أحيانا مع رجال الإدارة.

المراجع المعتمدة :

_ الفساد الإداري " الأسباب والمظاهر " من خلال مؤشرات عربية ، د أمين بن سعيدة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.

_ الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، إيثار عبود كاظم الفتلي .